بكل الطرق على ايقافه. ومن اجل تحقيق أهدافها، قامت اسرائيل باستفزاز المنظمة، وتصعيد جرائمها ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومخيمات لبنان، وذلك على أمل قيام الفلسطينيين باستخدام العنف المسلّح للردّ على الجرائم والاستفزازات، وبالتالي اتهامهم بالعودة الى ممارسة «الارهاب». الى جانب ذلك، قامت اسرائيل بتلفيق الاتهامات للمنظمة، وتزوير تصريحات المسؤولين الفلسطينيين، وإعداد التقارير وارسالها الى الخارجية الاميركية وأعضاء الكونغرس وأجهزة الاعلام الاميركية، بشكل يومي تقريباً. ويوجد لدى وزارة الخارجية الاسرائيلية دائرة خاصة بنشر المعلومات الكاذبة، يشرف عليها، الآن، نائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو. ومن الدلائل الواضحة على كفاءة تلك الادارة وصفاقة المسؤولين عنها، ان تقاريرها التي تتهم المنظمة بالارهاب ترسل مباشرة الى السفارة الاميركية في تونس، بهدف خلق الشكوك لدى المحاور الاميركي، ودفعه الى اثارة قضايا حسّاسة تضرّ بالحوار وتزعج المحاورين. وعلى الرغم من قناعة الاسرائيليين بعدم قدرة تلك الاساليب على ايقاف الحوار في المدى القصير، الاّ انهم تابعوا الخطة في انتظار وقوع احد الاطراف الفلسطينية المنتمية الى منظمة التحرير الفلسطينية، في المدى الطويل، في خطأ يمكن وصفه بـ «الارهاب».

في ٢٠/٥/١٩٩٠، قامت جبهة التحرير الفلسطينية بعملية استهدفت مواقع عسكرية داخل اسرائيل، وهي العملية التي استُغلت لتبرير قرار تعليق الحوار، على الرغم من عدم تضرّر أي اسرائيلي بسببها. ولقد أدّت تلك العملية ورفض المنظمة لطلب اميركا بادانتها، الى تعليق الحوار في ٢٠/٦/١٩٩٠.

الخلاصة

ان قيام حوار فلسطيني ـ اميركي اليوم يعتبر أهمّ من السابق، وذلك لأن تراجع نفوذ وتقلّص اهتمامات الاتحاد السوفياتي على الساحة الدولية أتاح المجال للولايات المتحدة الاميركية لتصبح أهمّ القوى الدولية القادرة على التأثير في موازين القوى العربية، والاسرائيلية. ولمّا كان من الصعب تغيير سياسة التعنّت والرفض الاسرائيلية دون ضغوط اميركية، وأن من الصعب قيام اميركا بالعمل الجادّ في اتجاه تسوية سياسية تتجاوب مع الحدّ الادنى من المطالب الفلسطينية دون ضغوط فلسطينية وعربية، فان الحوار الفلسطيني ـ الاميركي أصبح ضرورة لتبادل الآراء ومحاولات الاقناع والتفاهم.

تشير التجربة الاميركية الى وجود علاقة واضحة بين سياسة الحكومة وتوجّهات المؤسسة الاعلامية ومواقف الرأي العام، في ما يتعلّق بالقضايا الدولية. كما تشير تلك التجربة الى وجود تفاعل دائم بين تلك الاطراف جميعاً، يقوم، في خلاله، كل طرف بالتأثير في الطرفين الآخرين والتأثّر بهما؛ اذ بينما تسير المؤسسة الاعلامية، في الاحوال العادية، في ركاب السياسة الرسمية، وتقوم بالدفاع عنها، تعتبر الاخبار التي تنقلها والتحليلات التي تنشرها المؤسسة الاعلامية أهمّ مصادر المعلومات والآراء التي تصل الى صنّاع القرار السياسي، وتقوم بالتأثير في مواقفهم. من ناحية أخرى، تقوم المؤسسة الاعلامية والقيادة السياسية بالاسهام في تشكيل مواقف وتوجّهات الرأي العام، وذلك من خلال طرح قضايا معيّنة دون غيرها، وتركيز الاضواء عليها، وابراز جوانبها الهامّة، وأبعادها المتعدّدة. وفي حال تضارب مواقف الرأي العام مع سياسة الدولة، يصبح على الحكومة الاستجابة لوجهة نظر الرأي العام في المدى القصير، والعمل على اعادة تشكيله في المدى الطويل، مستخدمة المؤسسة الاعلامية، التي تقوم، في مثل تلك الحالة، بمحاولة تجسير الفجوة بين الموقفين، الرسمي والشعبي.